

المحاضرة السادسة

الأوضاع الإقتصادية بالجزائر في العهد العثماني

1. الجانب المالي:

اعتمد النظام الجزائري في العهد العثماني على ركيزتين هامتين هما الركيزة العسكرية والركيزة المالية، وكانت هذه الأخيرة من اختصاص الخزانة مما أكسبه أهمية ومكانة مرموقة أهلته لأن يكون الشخصية الثانية في جهاز الدولة، حيث أوكل إليه التصرف في ودائع الخزانة ومراقبة سك العملة وتحديد قيمتها والسهر على مصادر دخل الخزانة ووجوه الإنفاق المختلفة.

وقد كانت مصادر الخزانة الجزائرية تتمثل في الموارد التالية:

- ▲ غنائم العمليات الحربية وبالخصوص الجهاد البحري.
- ▲ مساهمة البايليكات الفصلية والسنوية (الدنوش).
- ▲ ضرائب القطاع الفلاحي وغرامات سكان الأرياف.
- ▲ رسوم سكان المدن وعوائد النقابات المهنية والطائفية .

هذه الموارد جعلت الأرقام تتضارب حول قيمة محتويات الخزانة الجزائرية، لكن سلطات الاحتلال الفرنسي قدرتها في سنة 1830 بخمسين مليون فرنك فرنسي قديم.

2. النظام الضريبي:

أصبح هذا النظام المصدر الرئيسي لدخل الدولة بعد انكماش النشاط البحري وتقلص عوائده منذ أواسط

القرن الثامن عشر، وقد تنوعت الضرائب بالجزائر وتعددت من أجل سد حاجيات ونفقات الدولة المختلفة.

فقد كانت هناك عوائد بيت المال التي تتألف من مردود الأوقاف والتركات والأمالك الشاغرة التي ليس لها وريث شرعي ومردود الأملاك العقارية المملوكة مباشرة من طرف الدولة، ورسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية التي يتكفل شيخ البلد بجمعها من أمناء النقابات المهنية المختلفة الموجودة بالمدن، ورسوم الطوائف العرقية والأقليات الدينية حيث كان اليهود يدفعون مبالغ مالية عن طريق كبيرهم (المقدم) وكذلك الأندلسيون كانوا يمدون الخزينة بمبالغ مالية ضخمة، وكانت الطوائف السكانية المختلفة بالمدن كانت ملزمة بالمساهمة بعوائد فصلية وسنوية متعارف عليه.

ومن المداخل أيضا رسوم المرسى وحقوق الديوانة (الجمركة) إذ حددت رسوم دخول المرسى بالنسبة للسفن الجزائرية والعثمانية بعشرين قرشا عن كل قارب وأربعين قرشا لسفن الدول المسالمة والمهادنة التي تربطها معاهدات مع الجزائر أما الدول التي هي في حالة نزاع فتدفع سفنها ثمانين قرشا، يضاف إلى ذلك حقوق الديوانة التي تفرض على البضائع المصدرة أو المستوردة وكانت غير قارة وقد تصل إلى 12,5% على المستوردات و2% على الصادرات، كما تتلقى الخزينة مداخل استثنائية كالرسوم على بعض الأنشطة المحرمة شرعا والأموال المستخلصة من عمليات التغيريم والمصادرة التي يتعرض لها الكثير من الأغنياء والموظفين .

3. النشاط الاقتصادي للسكان:

لم يكن للأتراك دور في تطور البنية الاقتصادية للجزائر، فبالرغم من اهتمامهم بالبحر لم تهتم الدولة بإنشاء موانئ صالحة للتجارة، كما أنهم لم يستثمروا الأموال الضخمة التي كانوا يجنونها في مجال تطوير الاقتصاد المحلي.

أ. الزراعة: كانت الزراعة تمثل المورد الرئيسي لمعيشة غالبية سكان الجزائر إلا أنها تميزت بالبساطة والبدائية وهو ما أثر على مردودية الأرض وكميات الإنتاج، وقد شجعت السلطة العثمانية بالجزائر القبائل على استغلال الغابات لتوفير لمادة الأولية لصناعة السفن والتصدير، أما فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي فقد اختصت

كل منطقة بإنتاج نوع أو أنواع معينة من المحاصيل حسب ظروفها الطبيعية والمناخية، فاشتهرت مناطق معسكر ووهران ومجانة وقسنطينة بإنتاج الحبوب الذي استعمل للاستهلاك المحلي والتصدير، في حين ارتبطت زراعة الأشجار المثمرة بالمناطق الجبلية والسهول المحيطة بالمدن فانتشرت البساتين المنتجة لمختلف الأنواع من الفواكه والخضر، وكانت أخصب الأراضي ملكا لأفراد الطائفة التركية وجماعة الكراغلة والحضر الموسورين وكان هؤلاء يستعينون بالفلاحين لخدمة بساتينهم مقابل خمس الإنتاج أو يستعملون العبيد والأسرى.

ورغم تنوع المحاصيل الزراعية فإن الفلاحة بالجزائر عانت في أواخر العهد العثماني من عدة مشاكل أعاقت تطورها وازدهارها، فقد كانت التقنيات الفلاحية المستعملة بدائية كوسائل الري وتهيئة الأرض والظروف الطبيعية الصعبة التي كان يعيشها الفلاح حيث كان عرضة للأمراض والفيضانات والمجاعات وأيضا للحملات العسكرية ومهددا من طرف قائل المخزن، وهو ما جعل الكثير من الفلاحين يفضلون تربية المواشي على الاستقرار في الأرض أو الالتجاء إلى الفلاحة المؤقتة وخاصة في المناطق التي انعدم فيها الأمن.

ب. الصناعة: عرفت الجزائر في العهد العثماني نشاطا صناعيا شمل أغلب المهن التقليدية والحرف اليدوية

التي كانت معروفة في البلاد الإسلامية، فقد كانت المدن الجزائرية تضم العديد من الصناعات التي تتصف بالإتقان والتنظيم، إذ كانت موزعة على العديد من النقابات المهنية لكن ما يلاحظ هو أن النشاط الصناعي بالمدن قد عرف مرحلة التقهقر منذ أواخر القرن الثامن عشر، حيث انحطت نوعيته وتناقصت كميته وانخفضت أسعار المصنوعات وذلك راجع لعدة أسباب لعل أهمها: ثقل الضرائب المفروضة على الحرفيين وانخفاض مردودهم ومنافسة المصنوعات الأجنبية وجمود النقابات المهنية والاعتماد على العمالة الأجنبية.

وقد امتازت الصناعة الجزائرية في العهد العثماني ببعض الخصائص منها: اعتمادها على الموارد الأولية المحلية المتوفرة كالأصواف والجلود والخشب، وخضوعها لتحكم ومراقبة النقابات المهنية، وتوارث بعض

العائلات لصناعات معينة واحتكارها لها، إلى جانب كونها صناعة لم تكن موجهة إلى التصدير فاتسمت ببساطتها لتلبي الاستهلاك المحلي واستمدت طرق صنعها ومواصفاتها من تقاليد الماضي البعيد.

أما الصناعات التي عرفتها الجزائر فإنها كانت كثيرة ويمكن أن نذكر أهمها: صناعة السفن، صناعة الأسلحة، الصناعات التحويلية كمواد البناء وتذويب المعادن وتحويلها إلى مواد مصنعة، الصناعة الغذائية وكانت متنوعة كصناعة الخبز وعصر الزيتون وتجفيف الفواكه والعصائر، وصناعة النسيج والجلود وغيرها.

ج. التجارة: فيما يتعلق بالتجارة الداخلية فإنها تتوزع على المدن الكبرى والأسواق الأسبوعية والموسمية، فقد برزت مدن تجارية كالجزائر وقسنطينة وتلمسان، وكانت تباع فيها مختلف المواد الصناعية والفلاحية المنتجة محليا والمستوردة من مختلف المناطق كبلاد السودان والدول الإسلامية والأوروبية، وهذا بفضل تنوع الإنتاج المحلي والموقع البلاد الجزائرية.

أما التجارة الخارجية فقد تميزت باحتكار الدولة لتجارة المواد الأولية الأساسية كالخشب والقمح وسيطرة اليهود عليها منذ أواخر القرن الثامن عشر بعد إزاحتهم للتجار الفرنسيين والانجليز وحصول الأجانب على امتيازات تجارية مهمة وبالتالي فإنه يمكن القول أن السكان المحليين لم يكن لهم باع ودور في التجارة الخارجية.

وتتوزع الصادرات والواردات الجزائرية على كثير من البلدان الأوروبية والأقطار الإسلامية والإفريقية، ويلاحظ أن المبادلات مع أقطار المشرق العربي والمغرب وتونس كانت تتعلق بالمواد الترفيهية والحاجات الكمالية، أما مع أقاليم السودان فكانت تتألف من المواد الجزائرية الجاهزة والمحاصيل المدارية الإفريقية، ومع أوروبا كان أغلبها يتمثل في تصدير المواد الأولية واستيراد السلع الجاهزة.